

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 197]

❖ مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ بِاتِّمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلَّهِ؛ بَيَّنَّ أَنَّ الْحَجَّ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْعُمْرَةَ لَا وَقْتُ مَعْلُومٍ لَهَا⁽¹⁾، وَأَيْضًا لَمَّا ذَكَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ الْحَجَّ مَوْقُتٌ بِالْأَهْلِةِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ وَقْتُاً مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ، وَخَتَمَ ذَلِكَ بِالتَّفْرِقَةِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْحَجِّ بِسَبَبِ الْأَمَاكِنِ؛ تَشَوُّفِ النَّفْسِ إِلَى تَعْيِينِ وَقْتِهِ، وَأَنَّهُ هَلْ هُوَ كَالْمَكَانِ أَوْ عَامُ الْحُكْمِ⁽²⁾؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾.

❖ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿الْحَجُّ﴾ - يَفْتَحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا - فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: الْقَصْدِ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِكَ: حَجَجْتُ فُلَانًا، أَحَجُّهُ حَجًّا، إِذَا عُدْتَ إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَقِيلَ: حَجُّ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، ثُمَّ اخْتَصَّ اللَّفْظُ بِهَذَا الْإِسْمِ، بِقَصْدِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسُكِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْحَجَّةُ مُشْتَقَّةً مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهَا تَقْصَدُ، أَوْ بِهَا يَقْصَدُ الْحَقُّ الْمَطْلُوبُ، وَالْمَحَاجَّةُ الَّتِي هِيَ الْمَجَادَلَةُ مَأْخُذَةٌ مِنْ هَذَا، وَسُمِّيَتِ السَّنَةُ حِجَّةً؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِي السَّنَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَكَأَنَّ الْعَامَ سُمِّيَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحَجِّ حِجَّةً⁽³⁾.

(2) ﴿أَشْهُرٌ﴾: جَمْعُ قَلَّةٍ لـ (شَهْرٍ)، وَيَدُلُّ عَلَى وَضُوحٍ فِي الْأَمْرِ وَإِضَاءَةٍ، وَلِمَعْنَى الْوَضُوحِ، يُقَالُ: شَهْرَ فُلَانٌ وَاشْتَهَرَ بِكَذَا، وَسُمِّيَ الشَّهْرُ شَهْرًا؛ لِأَنَّهُ مُدَّةٌ مَشْهُورَةٌ بِإِهْلَالِ الْهَالِلِ، وَفِيهِ عَلَامَةُ ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ، أَوْ سُمِّيَ شَهْرًا لِشَهْرَتِهِ وَبَيَانِهِ وَيُسَمَّى كُلُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا شَهْرًا، وَالْأَشْهُرُ الْمَعْلُومَاتُ مِنَ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ⁽⁴⁾.

(1) أبو حيان، البحر اللحيط: 2/276.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 3/138.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، للعجم الاشتقاق (حجج).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب (شهر).

(3) ﴿فَرَضَ﴾: الْفَرَضُ هُوَ الْحَزُّ فِي الْقِدْحِ وَفِي الرِّزْدِ، وَصَارَ يَدُلُّ عَلَى قِطْعٍ فِي الشَّيْءِ الصَّلْبِ، وَلِذَا جَاءَ بِمَعْنَى قِطْعِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ، وَسُمِّيَ الْفَرَضُ فَرَضًا لِلزُّومِ لِلْعَبْدِ كَلْزُومِ الْحَزِّ لِلْقِدْحِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَةِ الْفَرَضِ فَرَضًا مُشَابَهَتُهُ الْحَزَّ فِي أَنَّ لَهُ مَعَالِمَ وَحُدُودًا⁽¹⁾، وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِالْحَجِّ، وَعَزَمَ عَلَيْهِ.

(4) ﴿رَفَثَ﴾: يَدُلُّ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي يُسْتَحْيَا مِنْ إظهارِهِ، أَوْ هُوَ قَوْلُ الْفُحْشِ مِمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ أَوْ التَّلَفُّظُ بِهِ مِمَّا يَقَعُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَيَصْلُحُ كُنَايَةً عَنِ الْجَمَاعِ، وَمَعْنَى الرَّفَثِ فِي الْآيَةِ: الْجَمَاعُ وَمَقْدَمَاتُهُ⁽²⁾.

(5) ﴿فُسُوقَ﴾: يَدُلُّ الْفُسُوقُ عَلَى خُرُوجِ الشَّيْءِ عَنْ حَدِّهِ أَوْ حَيْزِهِ لِجِدَّةٍ أَوْ فُسَادٍ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا إِذَا خَرَجَتْ، وَالْفِسْقُ: الْخُرُوجُ عَنْ حَدِّ الشَّرْعِ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْكُفْرِ، فَيُوصَفُ بِهِ الْمُؤْمِنُ إِذَا أَخْلَ بِشَرْعِ اللَّهِ، وَيَقَعُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَلَكِنْ تُعَوِّفُ فِيمَا كَانَ كَثِيرًا⁽³⁾. وَمَعْنَى الْفُسُوقِ فِي الْآيَةِ: الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ بِإِتْيَانِ مَا نَهَى عَنْهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ لِحَجِّهِ.

(6) ﴿جِدَالَ﴾: الْجِدْلُ شِدَّةُ الْقِتْلِ، وَمِنْهُ جَدَلْتُ الْحَبْلَ، أَي: أَحْكَمْتُ قِتْلَهُ، فَكَأَنَّ الْمُتَجَادِلِينَ يَفْتَلُّ كُلُّ وَاحِدٍ الْآخَرَ عَنْ رَأْيِهِ بِإِمْتِدَادِ الْخُصُومَةِ وَمُرَاجَعَةِ الْكَلَامِ بَيْنَهُمَا. وَذَهَبَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ أَصْلَ الْجِدْلِ هُوَ الصَّرْعُ عَلَى الْأَرْضِ الصَّلْبَةِ، يُقَالُ: جَدَلْتُهُ فَانْجَدَلَ صَرِيْعًا، فَكَأَنَّ الْمُجَادِلَ يُسْقِطُ صَاحِبَهُ عَلَى الْأَرْضِ الصَّلْبَةِ فِي مَنَازَعَتِهِ وَخُصُومَتِهِ، فَالْجِدَالُ فِيهِ مَعْنَى الشَّدَّةِ وَالْإِحْكَامِ وَمُرَاجَعَةِ الْكَلَامِ وَالْغَلْبَةِ⁽⁴⁾، وَلِهَذَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الْحَجِّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى شِدَّةِ الْمَنَازَعَةِ وَالْغَلْبَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْغَضَبِ وَالْكَرَاهِيَّةِ بَيْنَ الْمُتَجَادِلِينَ فِي جَمْعِ النَّاسِ.

(7) ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾: أَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الزَّوْدِ بِمَعْنَى تَأْسِيسِ الزَّادِ، وَهُوَ الطَّعَامُ الَّذِي يَتَّخِذُ لِلسَّفَرِ وَالْحَضَرِ جَمِيعًا، وَغَالِبُ مَا يُطْلَقُ الزَّادُ لِمَا يَتَزَوَّدُ مِنْ طَعَامٍ وَمَاءٍ لِحَالِ الْبُعْدِ عَنْهُمَا أَمْدًا طَوِيلًا، وَمَنْ انْتَقَلَ مَعَهُ بِخَيْرٍ مِنْ عَمَلٍ أَوْ كَسَبٍ فَقَدْ تَزَوَّدَ، وَجَمْعُ زَادٍ أَزَوَادٌ،

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات (فرض).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي (رفث).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي (فسق).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة، والراغب، المفردات، والصباح النير (جدل).

وَالْمَزُودُ الْوَعَاءُ يُجْعَلُ لِلزَّادِ، وَالتَّزَوُّدُ أَخَذَ الزَّادَ⁽¹⁾، والمعنى: خذوا من الأعمال الصالحة زادا لكم لمعادكم⁽²⁾.

(8) ﴿التَّقْوَى﴾: أصل الكلمة وَقِي، وتدلُّ على دفعِ شيءٍ عن شيءٍ بغيره، وَالْوَقَايَةُ هي حفظٌ مِنَ الْأَذَى أَوْ الضَّرَرِ بِاتِّخَاذِ حَاجِزٍ دُونَهُ، وَوَقَاهُ اللَّهُ: صَانَهُ وَحَفِظَهُ، وَالتَّقْوَى فِي عُرْفِ الشَّرْعِ حِفْظُ النَّفْسِ عَمَّا يُؤْنَمُ، وَذَلِكَ بتركِ الْمَحْظُورِ، وَيَتِمُّ ذَلِكَ بِتَرْكِ بَعْضِ مُبَاحَاتِ النَّفْسِ فِي وَقَايَةٍ مِمَّا يَخَافُ⁽³⁾.

(9) ﴿الْأَلْبَابِ﴾: جَمْعُ لُبٍّ، وَلُبُّ كُلِّ شَيْءٍ خَالِصُهُ، وَاللُّبُّ هُوَ الْعَقْلُ الْخَالِصُ مِنَ الشَّوَائِبِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ خَالِصَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ مَعَانِيهِ، وَمَا يُنْتَقَى مِنْهُ. فَكُلُّ لُبٍّ عَقْلٌ، وَلَيْسَ كُلُّ عَقْلٍ لُبًّا⁽⁴⁾، وَ(أُولُوا الْأَلْبَابِ): أَصْحَابُ الْعُقُولِ الصَّحِيحَةِ.

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٌ، وَهِيَ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. فَمَنْ أَوْجَبَ الْحَجَّ عَلَى نَفْسِهِ فِيهِنَّ بِالْإِحْرَامِ وَالتَّلْبِيَةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِبْتِعَادُ عَنِ الْجَمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِبْتِعَادُ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْخُرُوجِ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِبْتِعَادُ عَنِ الْجِدَالِ فِي الْحَجِّ الَّذِي يُؤْدِي إِلَى الْغَضَبِ وَالْكَرَاهِيَّةِ. وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا يَعْلَمُهُ اللَّهُ، فَيَجَازِيكُمْ بِهِ، وَيُجَازِي كُلًّا عَلَى عَمَلِهِ، وَخُذُوا لِأَنْفُسِكُمْ مَا تَحْتَاجُونَهُ مِنْ زَادِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِسَفَرِ الْحَجِّ، وَمَا تَحْتَاجُونَهُ مِنْ زَادِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِلدَّارِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ تَقْوَى اللَّهِ، وَخَافُونِي يَا أَصْحَابَ الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ الصَّحِيحَةِ.

❁ الْإِبْضَاحُ اللَّغَوِيُّ وَالتَّبْلَاغِيُّ:

دَلَالَةُ اللَّامِ فِي ﴿الْحَجِّ﴾، وَتَكْتَةُ الْعُدُولِ عَنْهُ مُضَافًا:

قال الله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾، فجيءَ بالمسند إليه (الْحَجِّ) معرفًا باللام دون الإضافة، فلم يقل (حج البيت أشهر معلومات)، كما ورد في موضع آخر من القرآن؛

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب (زود).

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/273.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة، والراغب، والفردات، وابن منظور، لسان العرب (وقي).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، والفردات (لب).

الْحَجُّ مِنَ
الْحَقَائِقِ
الشَّرْعِيَّةِ الشَّائِعِ
مَعْنَاهَا عِنْدَ
عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ

لأنه صار بالإطلاق حقيقةً عُرْفِيَّةً على المعنى المعلوم، جنسًا بالغلبة، كالعلم بالغلبة، وغلبة إطلاق الاسم على قصد حج البيت أكثر من غلبة إطلاق الفعل (حج) على ذلك القصد، فلا يُذكر المضاف إليه إلا في مقام الاعتناء بالتنصيص للإشعار ببيت الله المعظم، أو أن يكون لابتداء تشريع، فهو مقام بيان وإطناب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97] (1).

واللأم في (الحج) لأم العهد العلمي؛ إذ للحج حقيقة شرعية، متى أُطلق هذا اللفظ انصرف الذهن إلى استحضار تلك الحقيقة.

نِكَاتُ الْإِخْبَارِ بِالشَّهْرِ عَنِ الْحَجِّ:

لما كانت الأشهر وقتًا للحج كان الظاهر أن يكون لفظ ﴿أشهر﴾ ظرفًا للحج، أو أن يكون الإخبار بالأشهر عن وقت الحج، بتقدير: وقت الحج أشهر معلومات، كما ذكره جمهور المفسرين (2)، ولكنه أخبر عن الحج بالأشهر مع أن الحج أفعال وأقوال، لنكات بلاغية، منها:

أولاً: أنه جعل الحج: الأشهر المعلومات؛ فلا إضمار في الكلام؛ مبالغة في تعظيم أشهر الحج، واهتمامًا بها وتشريفًا لها.

ثانيًا: أن تعظيم أشهر الحج يقتضي عدم الزيادة فيها أو النقص منها؛ لتذكير العرب بحرمة ما كانوا يفعلونه من النسيء.

ثالثًا: الإشعار بأن الحج لا يكون إلا في هذه الأشهر.

رابعًا: أفاد الإخبار بمفارقة الحج للصلاة؛ فإن الصلاة الفاتية تُقضى في غير وقتها، والحج لا يُقضى إلا في هذه الأشهر، فجعلت كأنها هي نفس الحج لئلا يتركها (3).

تَعْظِيمُ أَشْهُرِ
الْحَجِّ وَتَشْرِيفُهَا

الْمُبَالَغَةُ فِي
الْإِهْتِمَامِ بِأَشْهُرِ
الْحَجِّ

لَا يُفْعَلُ الْحَجُّ
أَدَاءً أَوْ قَضَاءً إِلَّا
فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 62-61/2.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/242، وابن عطية، لحرر الوجيز: 1/271.

(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/572.

دَلَالَةُ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ فِي إِسْنَادِ الْأَشْهُرِ إِلَى الْحَجِّ:

ذهب الرَّازِيُّ إلى أَنَّ الإِسْنَادَ في قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ كَقَوْلِهِمْ: لَيْلٌ قَائِمٌ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ، إِذْ جَعَلَ الْأَشْهُرُ نَفْسَ الْحَجِّ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ حَالًا فِيهَا⁽¹⁾، فَيَكُونُ مَجَازًا عَقْلِيًّا مِنْ إِسْنَادِ الْأَشْهُرِ إِلَى الْحَجِّ، وَالْعَلَاقَةُ هِيَ الظَّرْفِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ، فَلَمَّا اتَّسَعَ فِي الظَّرْفِ جُعِلَ نَفْسُ الْحَدَثِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ ظَرْفٌ لِلْحَجِّ، وَلَيْسَتْ وَصْفًا قَائِمًا بِهِ، وَفَائِدَةُ مَجِيءِ الْمَجَازِ هُنَا الْمُبَالَغَةُ فِي تَعْظِيمِ شَأْنِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَنَّ الْحَجَّ لَا يُتَصَوَّرُ إِيقَاعُهُ شَرْعًا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ الْمَخْصُوصَةِ.

إِيقَاعُ الْحَجِّ
فِي أَشْهُرٍ
مَخْصُوصَةٍ مِنْ
مُرَادَاتِ الشَّرْعِ

دَلَالَةُ جَمْعِ الْقِلَّةِ فِي كَلِمَةِ ﴿أَشْهُرٌ﴾:

جاءَ الْجَمْعُ في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ بِصِيغَةِ (أَفْعُلْ) الدَّالُّ عَلَى جَمْعِ الْقِلَّةِ، وَأَقْلَهُ: ثَلَاثَةٌ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا أَشْهُرٌ قَلِيلَةٌ، وَلَمَّا كَانَتْ أَوْقَاتُ الْحَجِّ شَهْرَيْنِ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ - وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ -؛ كَانَ ذِكْرُ الْأَشْهُرِ عَلَى مَعْنَى تَنْزِيلِ بَعْضِ الشَّهْرِ مَنْزِلَةً كُلِّهِ، وَهَذَا الْأَمْرُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَتَيْتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَإِنَّمَا أَتَاهُ فِي سَاعَةٍ مِنْهُ، وَيَقُولُونَ: زُرْتُكَ الْعَامَ، وَإِنَّمَا زَارَهُ فِي بَعْضِهِ⁽²⁾، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: (الْحَجُّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ مَّعْلُومَاتٍ)؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْعَدَدِ قَطْعِيَّةٌ عَلَى الْمَعْدُودِ، فَلَمْ يَذْكُرِ الْعَدَدَ (ثَلَاثَةٌ)؛ لِئَلَّا يَكُونَ الْمُرَادُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ تَامَّةٍ.

تَنْزِيلُ بَعْضِ
الشَّهْرِ مَنْزِلَةً كُلِّهِ

وَمِنْ نِكَاتٍ اسْتِعْمَالَ جَمْعِ الْقِلَّةِ هُنَا: تَهْوِينُ "مُدَّةِ تَرْكِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ؛ لَصُعُوبَةِ تَرْكِ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ"⁽³⁾.

نِكَاتُ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ بِالصِّفَةِ ﴿مَّعْلُومَةٌ﴾:

لَوْصِفَ الْمُسْنَدُ بِ﴿مَّعْلُومَةٌ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ نِكَاتٌ:

إِجْلَادُ أَشْهُرِ
الْحَجِّ وَتَعْظِيمُهَا

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 1/87.

(2) البغوي، معالم التنزيل، والزمخشري، الكشاف: 1/243.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/231.

شُيُوعُ تَعْيِينِ
أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ
لَدُنِ الْعَرَبِ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ

أُولَها: تخصيصُ الأشهرِ بعدَ إبهامِها بسببِ التَّنْكِيرِ، ولا شكَّ أنَّ
في الإبهامِ ثُمَّ التَّعْيِينَ بِالتَّخْصِيسِ إِجْلَالًا وَإِعْظَامًا لِلْمُحَدِّثِ عَنْهُ (1).
ثانيها: ورودُ الوصفِ بصيغةِ اسمِ المفعولِ، المقتضيةِ عدمَ ذكرِ
فاعلٍ لها؛ لِبَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْهُرَ وَاضِحَةٌ يَعْلَمُهَا النَّاسُ مِنْ قَبْلُ (2)،
فلا حاجةٌ لتعيينِها.

ثالثها: الإيذانُ بإقرارِ ما كَانَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَشْهُرِ
الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَنَقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ الْعَمَلِيِّ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وفيه إيذانٌ بِبُطْلَانِ النَّسِيءِ فِيهَا، لِأَنَّهُ
جَاهِلِيٌّ مَعْرُوفٌ (3).

رابعها: أَنَّ ذَكَرَ الصِّفَةِ مُشْعِرٌ بِأَنَّ تَعْظِيمَ أَشْهُرِ الْحَجِّ مَعْلُومٌ
عِنْدَ النَّاسِ.

وحُذِفَ متعلِّقُ اسمِ المفعولِ، فلم يَقُلْ: (معلوماتٌ لِلنَّاسِ) مثلاً؛
لِإِفَادَةِ عُمُومِ مَعْلُومِيَّتِهَا وَلِإِلْخِصَارِ.

وجاءتِ الصِّفَةُ بصيغةٍ ما جُمِعَ بِالْفِ وتاءٍ مزيديتينِ الذي هو مِنْ
صِيغِ جَمْعِ الْقِلَّةِ؛ الذي إِذَا أُطْلِقَ انصَرَفَ إِلَى الْأَقْلِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ،
لِتَأْكِيدِ قِلَّةِ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

دِلَالَةُ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾:

أَفَادَ اسْمُ الشَّرْطِ (مَنْ) الْعُمُومَ لِكُلِّ عَاقِلٍ يَفْرِضُ الْحَجَّ فِي هَذِهِ
الْأَشْهُرِ؛ فَإِنَّ (مَنْ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، وَحَسَّنَ دِلَالَتَهَا
عَلَيْهِ: مَا فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ مِنَ الْإِبْهَامِ.

نَكْتَةُ تَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ﴿فِيهِنَّ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾:

وَقَدَّمَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ ﴿فِيهِنَّ﴾ عَلَى الْمَفْعُولِ ﴿الْحَجَّ﴾؛ لِإِلْهَاتِمِ
بِشَأْنِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ وَالْعَنَايَةِ بِهَا لِلتَّهْيِئِ لِلْحَجِّ، وَلَا يَدُلُّ التَّقْدِيمُ هُنَا

(1) البقاعي، نظم الدرر: 3/138.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 5/315، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 2/405.

(3) رشيد رضا، تفسير النار: 2/182.

الْخَطَابُ بِتَرْكِ
الرَّفْعِ وَتَوَابِعِهِ
عَامٌ لِكُلِّ حَاجٍ

مَا نَهَى عَنْهُ
مُطْلَقًا: يَتَأَكَّدُ
النَّهْيُ عَنْهُ فِي
أَشْهُرِ الْحَجِّ

على الاختصاص؛ لِحُرْمَةِ ما ذُكِرَ في الجزاءِ من الفسوقِ والجدالِ في كلِّ وقتٍ، وليسَ في أوقاتِ الْحَجِّ فَحَسْبُ.

وعَدَلْ عَنْ أَنْ يَقُولَ (فَمَنْ فَرَضَ فِيهَا الْحَجَّ) إلى ﴿فِيهِنَّ﴾؛ للإشعارِ بِقِلَّةِ الأشهرِ⁽¹⁾، وتقليلِهَا في نظرِ المُخاطَبِ لِئَلَّا يَسْتَقْتَلَهَا.

نُكْتَةُ الْإِظْهَارِ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ:

وردتْ كلمةُ ﴿الْحَجِّ﴾ اسماً ظاهراً في قوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾، وكان مقتضى الظاهر أن يجيءَ نظم الآية: (فَمَنْ فَرَضَهُ فِيهِنَّ)؛ لتقدم ذكره، فعُدِلَ عن الإضمارِ إلى الإظهارِ؛ لأنَّه جعلَ الْحَجَّ المذكورَ أولاً عينَ الأشهرِ مجازاً - كما تقدَّم -، ولو أضمره لعادَ إليه، ولكانَ قد جعلَ الْحَجَّ الذي هو أشهرُ معلوماتٍ يُفْرَضُ في أشهرٍ معلوماتٍ، أي يكونُ التقديرُ: (فَمَنْ فَرَضَ الْأَشْهَرُ فِي الْأَشْهَرِ)، وفيه من عدم استقامة المعنى وسوئه ما لا يخفى، فعُدِلَ عن الضميرِ إلى الظاهرِ؛ لأنَّ المرادَ بِالْحَجِّ هنا: الإحرامُ به والدُّخُولُ في التَّسْلُكِ. وذهب ابنُ عَرَفَةَ إلى أنَّ سببَ إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمَرِ أنَّ الْحَجَّ المذكورَ أولاً قُصِدَ به مُطْلَقُ الْحَجِّ الصَّادِقِ بأيِّ صورةٍ مِنْ صُورِ الْحَجِّ، وأمَّا المذكورُ ثانياً؛ فقد أَرَادَ بِهِ الْمُقَيَّدَ بِحَجٍّ كُلِّ واحدٍ واحدٍ بعينه، وَالشَّخْصَ الْمُعَيَّنَ حَجَّه مُقَيَّدٌ لَا مُطْلَقٌ⁽²⁾، فأرادَ بالأوَّلِ حقيقةَ الْحَجِّ، وأرادَ بالثاني الفعلَ المنجَزَ.

وفي إظهار لفظ ﴿الْحَجِّ﴾ زيادةً لتعظيمه؛ إيماءً إلى عظمة المنهياتِ المذكوراتِ فيه؛ إذ الذَّنْبُ يعظمُ بعظمِ الزَّمانِ أو المكانِ.

دَلَالَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتْ﴾:

لما كانتِ الفاءُ العاطفةُ بينَ الجُمْلِ تقييدُ السَّبَبِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَتْ هنا في جوابِ الشَّرْطِ، فقد أفادتْ أَنَّ فرضَ الْحَجِّ والدُّخُولِ فيه

مِنْ مَقاصِدِ
الْعُدُولِ عَمَّا
يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ
الْكَلَامِ: دَفْعُ
الْإِبْهَامِ

وَجُوبُ مُبَادَرَةِ
الْمُتَلَبِّسِ بِالْحَجِّ
إِلَى اجْتِنَابِ
الْمُنْهَيَّاتِ

(1) ابن عطية، التحرر الوجيز: 1/272.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/573.

سَبَبٌ فِي اجْتِنَابِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ فِي الْحَجِّ، وَلَمَّا كَانَ وَقُوعُ
الْجَزَاءِ فِي وَقْتِ وَقُوعِ الشَّرْطِ؛ دَلٌّ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ اجْتِنَابِ الْمُحْظُورَاتِ
الْمَذْكُورَةِ فِي وَقْتِ وَقُوعِ فَرَضِ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ.

سَبَبُ تَكَرُّرِ أَدَاةِ النَّهْيِ (لَا) فِي الْمَعْطُوفَاتِ:

النَّهْيُ عَنِ
مَخْطُوءَاتِ الْحَجِّ
اجْتِمَاعًا وَافْتِرَادًا

أَفَادَ تَكَرُّرُ أَدَاةِ النَّهْيِ وَاقْتِرَانُهَا بِالرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ: أَنَّ
النَّهْيَ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْاجْتِمَاعِ وَعَلَى سَبِيلِ الْافْتِرَادِ؛ فَإِنَّ النَّظْمَ
الْقِرَائِيَّ لَوْ جَاءَ: (فَلَا رَفَثَ وَفُسُوقَ وَجِدَالَ فِي الْحَجِّ)؛ لَرَبَّمَا تَوَهَّمَ
أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا كُلِّهَا، فَلَمَّا قَرَنَ (لَا) التَّبَرُّةَ مَعَ
كُلِّ لَفْظٍ؛ أَفَادَ ذَلِكَ النَّهْيَ عَنْهَا مُجْتَمِعَةً وَمَنْفَرَدَةً.

كَمَا أَفَادَ اقْتِرَانُ (لَا) بِهَا: عِظَمَ حَرَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَأَفَادَ
الْعَطْفُ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَ مَعَانِي الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ.

بَرَاءَةُ الْمَجَازِ لِلرُّسُلِ الْمُرْكَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾:

وُزُودُ الْخَبَرِ مُرَادًا
بِهِ النَّهْيُ: أُبْلَغُ
مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ

عُدِلَ عَنِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ
وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ فَجِيءَ بِهِ خَبَرًا بِأَسْلُوبِ النَّهْيِ بِ(لَا) التَّبَرُّةِ،
وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَجِيئَهُ بِأَسْلُوبِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ بِ(لَا)
التَّبَرُّةِ مُتَسَلِّطٌ عَلَى نَفْيِ جِنْسِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ فِي الْحَجِّ،
وَذَلِكَ مُقْتَضٍ نَفْيِ وَجُودِ أَضْرِبِهَا وَأَفْرَادِهَا بِالنَّصِّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ،
وَيَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْجِنْسِ مَعْنَى النَّهْيِ عَنْهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيَّةِ⁽¹⁾، وَالْمَعْنَى:
لَا تَرَفُّتُوا وَلَا تَفْسُقُوا وَلَا تَجَادَلُوا.

وَلَمَّا كَانَ النَّهْيُ يَتَوَجَّهُ لِمَا هُوَ حَاصِلٌ أَوْ مَا يُتَوَقَّعُ حَصُولُهُ، فَكَانَ
مَجِيءُ الْكَلَامِ عَلَى أَسْلُوبِ الْخَبَرِ أُبْلَغُ فِي النَّهْيِ؛ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الطَّلَبِ،
حَتَّى كَانَ الْمَخَاطَبَ سَارِعَ فِي الْامْتِثَالِ، أَوْ لِقَصْدِ التَّفَاوُلِ بِسُرْعَةِ
الْامْتِثَالِ وَالْحَثِّ عَلَيْهَا، فَشُبِّهَتْ حَالَةُ الْمَأْمُورِ وَقَتِ الْأَمْرِ بِالْحَالَةِ

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 5/319، ورشيد رضا، تفسير المنار: 2/184.

الْحَاصِلَةَ بَعْدَ امْتِنَالِهِ، فَكَانَهُ امْتِنَالٌ وَفَعَلَ الْمَأْمُورَ بِهِ فَصَارَ بِحَيْثُ يُخْبِرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فَعَلَ⁽¹⁾، فتكون الآية من قبيل المجاز المرسل المركب. فأفاد الإخبار أن المحظورات المذكورة حقيق بأن لا تكون، وما كان منكراً مستقبلاً في نفسه، ففي الحَجِّ هو أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ⁽²⁾.

سِرُّ وَضْعِ الْمَظْهَرِ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾:

أظهر لفظ الحَجِّ في مقام الإضمار، فقال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا جِدَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَجِّ هُنَا مَا يَعُمُّ زَمَانَ أَدَائِهِ وَمَكَانَهُ، وَهُوَ أَرْضُ الْحَرَمِ وَمَا يَتَّبِعُهَا كَعَرَفَاتٍ⁽³⁾، ولإظهار كمال الاعتناء بشأن الحَجِّ، ولإشعار بعلّة الحكم أي النهي عن الجِدَالِ؛ فَإِنَّ زِيَارَةَ الْبَيْتِ الْمُعْظَمِ، وَالتَّقَرُّبَ بِهَا إِلَى اللَّهِ ﷻ، مِنْ مُوجِبَاتِ تَرْكِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ الْمَدْنَسَةِ لِمَنْ قَصَدَ السُّلُوكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ⁽⁴⁾ ﷻ.

زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ
الْمُعْظَمِ مِنْ
مُوجِبَاتِ تَرْكِ
الْمُنْهَيَّاتِ

سَبَبُ إِثَارِ حَذْفِ مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ مَعَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ:

قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ متعلق بالخبر المحذوف⁽⁵⁾؛ لِشُيُوعِ حَذْفِ خَبَرِ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ. وَحَذْفُ مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ مَعَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ، وَصَرَّحَ بِهِ مَعَ الْجِدَالِ⁽⁶⁾؛ إِذْ لَوْ صَرَّحَ بِهِ أَوَّلًا مَعَ الرَّفَثِ، لَأَعِيدَ ذِكْرُهُ مَعَ الْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ ضَمِيرًا، فَيَكُونُ نَظْمُ الْآيَةِ هَكَذَا: (فَلَا رَفَثَ فِي الْحَجِّ وَلَا فُسُوقَ فِيهِ وَلَا جِدَالَ فِيهِ)، فَيَكُونُ الْكَلَامُ غَثًّا ضَعِيفًا، سَاقِطًا وَجْهَ الْبَلَاغَةِ عَنْهُ.

ظُهُورُ بَلَاغَةِ
نَظْمِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ وَقُوَّةِ
سَبْكِ عِبَارَتِهِ

بَرَاةُ التَّرْقِي فِي ذِكْرِ الْمُنْهَيَّاتِ:

قُدِّمَ الرَّفَثُ عَلَى الْفُسُوقِ، وَالْفُسُوقُ عَلَى الْجِدَالِ؛ مِنْ بَابِ التَّرْقِي

الْمُنَاهِي السَّرْعِيَّةِ
دَرَكَاتٍ؛ بَعْضُهَا
أَقْبَحُ مِنْ بَعْضٍ

(1) ابن عاشور: 2/233.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/243، وابن الجوزي، زاد المسير: 1/165.

(3) رشيد رضا، تفسير المنار: 2/183.

(4) أبو السعود، تفسير أبي السعود: 1/207، والآلوسي، روح المعاني: 1/482.

(5) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 1/293.

(6) محمود الضافي، الجدول في إعراب القرآن: 2/408.

في ذكر القبائح؛ فإنَّ الرِّفْتَ أَقْبَحُ مِنَ الْفُسُوقِ، والفسوق أقبحُ مِنَ الْجِدَالِ، فَقُدِّمَ الذي يَشْتَدُّ طَلَبُ اجْتِنَابِهِ على غيره.

الْبُعْدُ حَالُ
الْإِحْرَامِ عَنْ
كُلِّ مَا يُشْغِلُ
النَّفْسَ وَيُكَدِّرُهَا

ولمَّا كَانَ تعاطي المحظوراتِ المذكورةِ محرَّمًا في كُلِّ الْأَوْقَاتِ؛ كَانَ تخصيصُ اجتنابِها بِالْحَجِّ تنبيهًا على شَرْفِهِ وَعِظَمِ مَوْقِعِهِ، وَلِيَبْتَعِدَ الْحَاجُّ حَالِ الإِحْرَامِ عَنْ كُلِّ مَا يُشَوِّشُ الذِّهْنَ، وَيُشْغِلُ النَّفْسَ وَيُكَدِّرُهَا.

بَلَاغَةُ التَّفْسِيرِ فِي نَفْيِ الْأَذْنَانِ الثَّلَاثَةِ:

نَفْيُ الشُّرُورِ
بِنَفْيِ مَنْشِئِهَا

في قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾⁽¹⁾ في تقسيمٍ، والمرادُ به ههنا: استيعاب أقسام الشَّيْءِ، ووجه ذلك أَنَّ الإنسانَ فيه أربعةُ قُوى: قوة شهوانية، وقوة غضبية، وقوة وهمية، وقوة عقلية، والمرادُ من العباداتِ قهر القوى الثلاثةِ الأولِ، فجاء قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ لبيان قهر الشهوانيةِ، وقوله: ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ للإشارة إلى قهر الغضبيةِ الموجبةِ التَّمَرُّدِ، وقوله: ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ إيماءً إلى قهر الوهميةِ الحاملةِ على الجِدَالِ، الباعثةِ على منازعة النَّاسِ ومخاصمتهم، فنصت الآيةُ جميع الشُّرُورِ بنَفْيِ مَنْشِئِهَا؛ إِذْ مَنْشِئُهَا مَنْحَصِرٌ في هذه الثلاثةِ⁽²⁾.

نُكْتَةُ اقْتِرَانِ مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ﴿فِي الْحَجِّ﴾ بِالْجِدَالِ:

اسْتِسْهَالُ
النَّاسِ
لِلْمَغْصِيَةِ
مُوجِبٌ لِّلْعِنَايَةِ
بِالتَّخْذِيرِ مِنْهَا

لَمَّا كَانَ الْجِدَالُ مُشْتَمَلًا على جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْقُبْحِ⁽²⁾، وَكَانَ مُسْتَسْهَلًا بَيْنَ النَّاسِ قُرْنًا بِهِ قَوْلُهُ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾؛ لِيَكُونَ حَذَرُ الْمُجَادِلِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ؛ إِذْ وَقَعَتِ الْعِنَايَةُ بِهِ على سبيل الاستقلال؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا قَرَأَ: ﴿وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾؛ لَتَمَّ الْمَعْنَى وَاتَّضَحَ الْمُرَادُ، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَرَأَ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ مقتصرًا عليها؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ لَا يَتَمُّ، إِلَّا إِذَا قُرِئَ مَعَهَا: ﴿وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾.

(1) الرزاي، التفسير الكبير: 5/319.

(2) الرزاي، التفسير الكبير: 5/317، والنيسابوري، غرائب القرآن: 1/553.

إِثَارُ التَّعْبِيرِ بِنَفْيِ الْمَصْدَرِ دُونَ نَفْيِ الْفِعْلِ:

عُدِلَ عَنِ التَّعْبِيرِ بِ: (فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَفْسُقُ وَلَا يُجَادِلُ) خبراً مراداً به النّهي، إلى التَّعْبِيرِ بِالمصدرِ المنفِيّ؛ لِقَصْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ المعنى المنفِيّ وتقريره وتوكيده؛ إذ إنّ الجملة الاسميّة فيها معنى التَّأْكِيدِ.

سَلُوكُ الْقُرْآنِ
مَسَلَكُ التَّوَكُّيدِ
فِي تَعْظِيمِ إِيْتَابِ
الْمُنَاهِي

تَوْجِيهَ الْقُرَاءَاتِ بَيْنَ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ وَ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾:

اختلفتِ القراءاتُ في قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾، فقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمرَةُ والكِسَائِيُّ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾ بفتح وغير تنوين، عَلَى اعْتِبَارِ (لَا) نَافِيَةً لِلْجِنْسِ نَصًّا، وقرأ ابْنُ كَثِيرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ، عَلَى أَنَّ (لَا) مُشَبَّهَةٌ بـ (لَيْسَ) غَيْرُ نَصٍّ فِي نَفْيِ الْجِنْسِ، وَ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى اعْتِبَارِ (لَا) نَافِيَةً لِلْجِنْسِ نَصًّا⁽¹⁾، وَيُنَبِّئُ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ الْوُقُوفُ عَلَى ﴿فُسُوقٌ﴾، ثُمَّ يُبْتَدَأُ بِـ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، وَمَنْ فَتَحَ فِي الثَّلَاثَةِ وَقَفَ عَلَى ﴿الْحَجِّ﴾⁽²⁾، وَالْفَرْقُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْقُرَاءَتَيْنِ:

فِي تَنْوَعِ الْقُرَاءَاتِ
تَكْثِيرٌ لِلْمَعَانِي

أَنَّهُ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَتْحِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، تَكُونُ (لَا) نَافِيَةً لِلْجِنْسِ فِي الْجَمِيعِ، أَوْ لِمَعْنَى نَفْيِ وجودها الذي يستلزم نَفْيَ أفرادها واحداً واحداً عَلَى الاستغراقِ، أَي: نَفْيِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ فِي الْحَجِّ⁽³⁾، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا النّهْيُ.

وعلى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، تَكُونُ (لَا) نَافِيَةً مُشَبَّهَةٌ بـ (لَيْسَ) وَخَبَرُهُمَا مَحْذُوفٌ⁽⁴⁾، وَلَيْسَتْ نَصًّا فِي نَفْيِ الْجِنْسِ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ ههنا الاستغراقُ؛ لِمَا احْتَفَقَ مِنَ الْقُرَائِنِ⁽⁵⁾.

(1) ابن الجزي، النّشر: 2/211.

(2) الداني، للكتفي في الوقف والابتداء، ص: 30، والأشموني، منار الهدى: 1/102.

(3) الداني، للكتفي في الوقف والابتداء، ص: 30، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 129.

(4) الداني، للكتفي في الوقف والابتداء، ص: 30، والواحي، التفسير البسيط: 4/40.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 129.

وَلَمَّا كَانَ الْحَجُّ مَوْضِعَ اجْتِمَاعٍ وَازْدِحَامٍ، وَقَدْ يَقَعُ الْجِدَالُ بَيْنَ رُفْقَةِ الْحَجِّ أَوْ مَعَ عُمُومِ النَّاسِ فِي مَنَازِعَاتِهِمْ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ الْغَضَبَ وَالكَرَاهِيَّةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ نَصَّ عَلَى نَفْيِ كُلِّ أَفْرَادِ الْجِدَالِ، وَصَرَّحَ بِالْخَبَرِ ﴿فِي الْحَجِّ﴾ مَعَهُ؛ لِيَكُونَ أَوْثَقَ وَأَحْرَى فِي الْإِمْتِثَالِ؛ فَيَكُونُ الْكَلَامُ مِنْ عَطْفٍ جُمْلَةٍ فِيهَا نَصٌّ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِدَالِ عَلَى جُمْلَةٍ لَيْسَتْ نَصًّا عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الرَّفْقَةِ وَالْفُسُوقِ، "وَالْكَلَامُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ خَبَرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي النَّهْيِ" (1).

بِلَاغَةُ الْإِنْفَاتِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾:

الْحَثُّ عَلَى
حُسْنِ الْكَلَامِ
وَالْبِرِّ وَالْخُلُقِ
الْحَسَنِ فِي الْحَجِّ

لَمَّا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِعْلِ الرَّذَائِلِ وَارْتِكَابِ الْمُحْظُورَاتِ، أَتْبَعَهَا بِالْحَثِّ عَلَى فِعْلِ عُمُومِ الْخَيْرِ؛ لِيَسْتَعْمَلُوا مَكَانَ الْقَبِيحِ مِنَ الْكَلَامِ الْحَسَنَ، وَمَكَانَ الْفُسُوقِ الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمَكَانَ الْجِدَالِ الْخُلُقَ الْحَسَنَ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى أَسْلُوبِ الْعُمُومِ، وَبِطَرِيقَةِ الْإِنْفَاتِ مِنَ الْغَائِبِ إِلَى الْمُخَاطَبِ؛ لَمَّا فِي الْخِطَابِ هُنَا مِنْ دَاعِيِ الْإِقْبَالِ عَلَى الْمُخَاطَبِ، فَفِيهِ مَعْنَى التَّوَدُّدِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنِ الثَّلَاثَةِ؛ لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ مُرَادًّا بِهِ التَّوْبِيخُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْإِعْلَامِ وَطَلَبِ الْإِمْتِثَالِ، وَلِيَكُونَ الْكَلَامُ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ، وَأَكْثَرَ إِيقَاضًا لِلْإِصْفَاءِ إِلَيْهِ بَعْدَ ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَلِيَجِدَ الْمُخَاطَبُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًا لِلْإِقْبَالِ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ (2).

إِثَارُ النَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ بَدَلًا مِنَ الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا﴾:

الْحَثُّ عَلَى فِعْلِ
الْخَيْرِ الْجَمَاعِيِّ

جِيءَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ ﴿تَفْعَلُوا﴾ بِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾، بَعْدَ أَنْ جَاءَ النَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ﴾، وَفِي ذَلِكَ نَكْتَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: الْحَثُّ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ الْجَمَاعِيِّ، فَيَكُونُ أَقْوَى أَثَرًا وَأَكْثَرَ تَأْثِيرًا.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/232.

(2) البهاء السبكي، عروس الأفراح: 1/276.

والأخرى: أن سياق الآيات لما كان في ذِكْرِ الْحَجِّ، وفيه من اجتماع النَّاسِ ما فيه؛ ناسبهُ التَّذْكِيرُ اجتماع النَّاسِ فيه على الطَّاعَةِ وفِعْلِ الْخَيْرِ.

دِلَالَةُ اسْمِ الشَّرْطِ (مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾:

أَفَادَ اسْمُ الشَّرْطِ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ الْعُمُومَ، وَلِأَنَّهُ لِعَبْرِ الْعَاقِلِ، فَالْمَعْنَى عَلَى عُمُومِ أَيِّ فِعْلٍ يَكُونُ أَثَرُهُ خَيْرًا، فَاسْتَفْنَى بِ(مَا) عَنْ ذِكْرِ تَفْصِيلِ أَنْوَاعِ فِعْلِ الْخَيْرِ، وَلِإِحْتِرَازِ عَنِ التَّطْوِيلِ بِتَعْدَادِ أَفْرَادِ الْخَيْرِ، ثُمَّ إِنَّ التَّفْصِيلَ قَدْ لَا يَنْفِي بِحَصْرِ الْأَنْوَاعِ⁽¹⁾.

قَدْ يُغْنِي الْإِبْهَامُ
عَنْ تَطْوِيلِ
مُتَعَسِّرٍ أَوْ
مُتَعَدِّ

سِرُّ إِثَارِ ﴿تَفْعَلُوا﴾ دُونَ (تَعْمَلُوا):

لَمَّا كَانَ (الْفِعْلُ) يَقَعُ عَلَى مَا يَكُونُ بِقَصْدٍ وَبِدُونِ قَصْدٍ، وَبِسَبَبٍ وَبِغَيْرِ سَبَبٍ، وَكَانَ (الْعَمَلُ) قَلَمًا يَكُونُ بِغَيْرِ قَصْدٍ وَسَبَبٍ⁽²⁾؛ ذَكَرَ ﴿تَفْعَلُوا﴾؛ لِإِشْعَارِ بَأَنَّ أَيَّ خَيْرٍ تَفْعَلُونَهُ بِقَصْدٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصْدٍ، وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ سَبَبٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ.

عُمُومُ الْإِثَابَةِ
عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ
فِي الْحَجِّ وَلَوْ
وَقَعَ مِنْ غَيْرِ
قَصْدٍ

وَالْجُمْلَةُ سَيَقَتْ فِي مَقَامِ التَّمَدُّحِ وَالثَّنَاءِ، فَيَكُونُ فِعْلُ الْخَيْرِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَقْصُودٍ أَوْ لِغَيْرِ سَبَبٍ مَمْدُوحًا، وَسَيَجْزِي بِهِ اللَّهُ تَعَالَى صَاحِبَهُ الْجَزَاءَ الْحَسَنَ، لِأَنْدِرَاجِ فِعْلِ الْخَيْرِ فِي فَرَضِ الْحَجِّ وَنِيَّةِ فِعْلِ النُّسْكِ.

نُكْتَةُ تَنْكِيرِ (خَيْرٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾:

تَنْكِيرُ كَلِمَةِ ﴿خَيْرٍ﴾ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ يُرَادُ بِهِ التَّقْلِيلُ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ خَيْرٍ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا، فَلَا يُسْتَصْغَرُ الْخَيْرُ الْقَلِيلُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَكَذَا فِي غَيْرِهَا، كَمَا أَفَادَ تَنْكِيرُ ﴿خَيْرٍ﴾ تَأْكِيدَ الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ اسْمِ الشَّرْطِ (مَا).

لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ
الْمَعْرُوفِ شَيْئًا
وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا

وَلَمَّا كَانَتْ (مَا) تَقِيدُ الْعُمُومَ، وَكَانَتْ (مِنْ) بَيَانًا لِلْإِبْهَامِ الَّذِي

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 244.

(2) الراغب، للفرادات: (فعل).

تَضَمَّنَتْهُ (ما)؛ دَلَّ عَلَى تَضَمُّنِ (ما) مَعْنَى الْخَيْرِ؛ لِتَفْسِيرِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾، فَكَانَتْ كَلِمَةُ ﴿خَيْرٍ﴾ تَأْكِيدًا وَتَقْرِيرًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ (ما) الدَّالَّةُ عَلَى الْعُمُومِ، فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ كَلِمَةَ ﴿خَيْرٍ﴾ مَرَّتَيْنِ؛ حَتَّى عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ وَخُصُوصِيَّتِهِ فِي الْحَجِّ.

نُكْتَةُ الْاِكْتِفَاءِ بِذِكْرِ فِعْلِ الْخَيْرِ دُونَ ذِكْرِ التَّرْكِ الْمَحْظُورِ:

الْحَثُّ عَلَى فِعْلِ
الْخَيْرِ وَتَرْكِ
الْمَحْظُورِ فِي الْحَجِّ
وَعَنْوَ

لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ عَامًّا بِدَلَالَةِ (ما) الشَّرْطِيَّةِ، أَفَادَ أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ خَيْرٍ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَمُوتُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَاقْتَضَى أَنَّ كُلَّ مَا يَتْرَكُونَهُ مِنْ شَرٍّ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْعَالَمَ بِالْفِعْلِ عَالَمٌ بِالتَّرْكِ كَذَلِكَ، فَجَاءَ الْكَلَامُ عَلَى الْإِيجَازِ، بِذِكْرِ فِعْلِ الْخَيْرِ، وَحَذْفِ مَا يَقَابِلُهُ، عَلَى سَبِيلِ الْاِكْتِفَاءِ؛ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ.

وَنَصَّ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ دُونَ التَّعَرُّضِ لِتَرْكِ الْمَحْظُورِ، وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَجِيءَ النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ: ﴿وَمَا تَتْرَكُوا مِنْ مَحْظُورٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ أَوْ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِجَبِيئِهِ عَقَبَ طَلَبِ تَرْكِ الرَّفَقِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ، فَعَدَلَ إِلَى ذِكْرِ فِعْلِ الْخَيْرِ؛ لِتَفْيِيدِ الْكَلَامِ أُمُورًا:

أَحَدُهُمَا: الْحُضُّ عَلَى عَدَمِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ فَقَطْ، فَيَتَضَمَّنُ طَلَبَ تَرْكِهِ، وَطَلَبَ تَعْوِضِهِ بِفِعْلِ الْخَيْرِ الْمُحْصَلِ لِلثَّوَابِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى عَالَمٌ بِمَنْ يَتْرَكُ الْمَحْظُورَاتِ وَبِمَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ، فَتَبَّهَ عَلَى التَّرْكِ وَالْفِعْلِ بِذِكْرِ الْفِعْلِ⁽¹⁾.

ثَانِيهَا: الْإِشْعَارُ بِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ أَيُّ فِعْلٍ فِي الْحَجِّ إِلَّا فِعْلُ الْخَيْرِ، فَحَثَّ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ تَصْرِيحًا وَعَلَى تَرْكِ الشَّرِّ تَلْمِيحًا.

ثَالِثُهَا: أَنَّ تَرْكَ الرَّفَقِ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْجِمَاعِ مَطْلُوبٌ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْكَلَامِ الْعُمُومِ؛ إِذِ الْجُمْلَةُ فِي مَقَامِ جَمَلَةِ التَّذْيِيلِ.

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/575.

بَلَدَعَةُ الْكِنَايَةِ عَنِ الْمُجَازَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾:

جُعِلَ جزاء الشرط في قوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ علم الله به، فقال سبحانه: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾، وكان الظاهر أن يذكر ما يترتب على فعل الخير من الجزاء الحسن، إلا أنه جعل ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ في موضع المجازة؛ إذ أطلق علم الله تعالى وأريد لآزمه، وهو المجازة على المعلوم بطريق الكناية⁽¹⁾؛ لأن المجازة إنما تقع من عالم بالشيء⁽²⁾. وفيه إشعار بأن فعل الخير في الحج أعظم من أن يذكر جزاؤه، فهو في علم الله لعظمته، فيكون جزاؤه في الغيب، ولا يعلمه إلا الله؛ تكريماً لفاعل الخير على عمله.

دَلَالَةُ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾:

لما جاء التزود على صيغة التفعّل دلّ على الاتّخاذ المتكرّر في مهلة، مع تكلف فعل التزود⁽³⁾، والمعنى اتّخذوا الزاد للسفر، وكرروا اتّخاذه، وإن جهدتم فيه؛ لحاجتكم إليه في السفر، ولا يُنافي اتّخاذ الزاد التوكّل، وقد جاء في سبب نزول الآية عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾»⁽⁴⁾.

وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾ لِلنُّصَحِ وَالْإِشْرَادِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا أَنْ يَكُونَ التَّزَوُّدُ وَاجِبًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَحْصِيلِهِ وَتَرْتَّبَ عَلَى تَرْكِهِ إِذْ لَالُ النَّفْسِ بِالسُّؤَالِ.

حَذْفُ مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾:

أَفَادَ حَذْفُ مُتَعَلِّقِ (تَزَوَّدُوا) مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ

فِعْلُ الْخَيْرِ فِي
الْحَجِّ أَكْثَرُ مِنْ
أَنْ يُذْكَرَ جَزَاؤُهُ

الْأَخَذُ بِالْأَسْبَابِ
الْمَشْرُوعَةِ لَا
يُنَافِي التَّوَكُّلَ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/235.

(2) الواحدي، التفسير البسيط، ج 4: 4/42.

(3) الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب: 1/259.

(4) رواه البخاري، حديث رقم: (1523).

الْحَثُّ عَلَى اتِّخَاذِ
عُمُومِ الزَّادِ
وَالِاجْتِهَادِ فِيهِ

خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى تعميم طلب تحصيل كل ما يُطْلَقُ عليه زَادٌ، الذي هو طعامُ السَّفَرِ والحَضَرِ جميعاً، ولو ذُكِرَ المتعلق؛ لاقتصر على النوعِ المذكورِ مِنْ أنواعِ الزَّادِ، ولَقَلَّ المعنى مع أَنَّ السِّيَاقَ يقتضي التَّعميمَ، فكانَ الحذفُ أعمَّ فائدةً مِنَ الذِّكْرِ؛ إِذْ أفادَ طلبَ عمومِ اتِّخَاذِ الزَّادِ حسيّاً كَانَ أو معنويّاً، قليلاً كَانَ أو كثيراً، في الحَضَرِ أو في السَّفَرِ، لِلدُّنْيَا أو لِلْآخِرَةِ.

سِرُّ إِنْبَارِ صِيغَةِ التَّفْعُلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾:

الْحَثُّ عَلَى
الِاجْتِهَادِ فِي
اتِّخَاذِ الزَّادِ

لَمَّا كَانَتْ صِيغَةُ (التَّفْعُلِ) في قوله: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾ دالَّةً على تَكَرُّرِ الفعلِ وتكلفِ الاجتهادِ فيه؛ أفادت طلبَ تَكَرُّرِ اتِّخَاذِ الزَّادِ، ولا سيَّما زَادَ التقوى، وَإِنْ جُهِدَ صاحِبُه فيه؛ "لِأَنَّ الآيةَ أفادت بَيَانِ الزَّادِينَ، وذلك أَنَّ اللَّفْظَةَ الْعَامَّةَ إِذَا أفادت فَوَائِدَ وَلَمْ تَكُنْ مُتَنَافِيَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِفَادَتِهَا جميعاً، وَيَكُونُ الْجَمِيعُ مُرَاداً بِاللَّفْظِ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ"⁽¹⁾.

دِلَالَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾:

الزَّادُ الْحَقِيقِيُّ
الْمُسْتَمِرُّ نَفْعُهُ
لِصَاحِبِهِ هُوَ
تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى

مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ طَلَبِ تحصيلِ عمومِ الزَّادِ مجيءُ الفاءِ التَّفْرِيعِيَّةِ⁽²⁾، في قوله: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الزَّادَ ضَرْبٌ مُتَنَوِّعٌ، وَمِنْهَا زَادُ التَّقْوَى الذي هو خَيْرُ الزَّادِ؛ لكونِهِ المُوَصَّلَ لِأَكْمَلِ لَذَّةٍ وَأَجَلٍ نعيمٍ دائمٍ أَبَدًا⁽³⁾.

دِلَالَةُ (إِنَّ) فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾:

التَّزَوُّدُ بِأَنْوَاعِ
الزَّادِ سَبَبُ
لِتحصيلِ التَّقْوَى

أفادت (إِنَّ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ معنيتين: أحدهما: تأكيد مضمون الجملة؛ فَإِنَّ (إِنَّ) تُقَوِّي الجملَ الاسميَّةَ وتؤكدُهَا، ونكتة التَّأَكِيدِ: الاهتمامُ بهذا الضَّرْبِ مِنَ الزَّادِ، والحثُّ على السَّعيِ في تحصيلِهِ.

(1) الواحدي، البسيط، 4/43.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/236.

(3) السَّعْدِي، تيسير الكريم الرَّحْمَن، ص: 91.

والجملة كما هي مؤكدة ب(إن)؛ مؤكدة كذلك بمجيء الجملة اسمية، وبالحصر المدلول عليه بوقوع طرفي الإسناد معرفتين؛ وهو طريق من طرق القصص والحصر.

والآخر: تعليل طلب التزود وبيان سببه، والمعنى: لأن خير الزاد التقوى؛ فعليكم أن تتزودوا لعلكم تحصلون زاد التقوى، فيكون التزود طريقاً وسبباً لتحصيل زاد التقوى.

بَلَدَغَةُ الْإِسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾:

لما كان الزاد هو الشيء المدخر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت، وكان الزاد في قوله: ﴿خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ مستعاراً لكثرة فعل الخير استعداداً ليوم الجزاء؛ شبه هذا المعنى بإعداد المسافر الزاد لسفره على سبيل الاستعارة التصريحية، بناءً على إطلاق اسم السفر والرحيل على الموت⁽¹⁾، واختيار (تزودوا) مؤذن بأن الناس في الدنيا في حال سفر إلى مقصد ينتهون إليه.

دَلَالَةُ اللَّامِ فِي (الزَّادِ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾:

وقع التعبير بالزاد في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ معرّفًا باللام الجنسية المفيدة الاستغراق؛ لاستيعاب أنواع الزاد وضروبه من غير أن يخرج عن ذلك شيء، ولو جيء بلفظ الزاد نكرة بأن يأتي نظم القرآن: (فإن خير زاد)؛ لاحتتمل أن تكون الخيرية مقصورة على نوع من أنواع الزاد، إلا أنه لما أضيف اسم التفضيل إلى ما هو مقترن باللام التي للعموم؛ أفاد تعميم الخيرية، فخير أنواع الزاد مطلقاً هو التقوى، فلا يفوقها زاد، ولا يعدلها تزود.

خَتَمُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِثَلَاثِ جُمَلٍ تَدْيِيلِيَّةٍ:

تضمن قول الله تعالى: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ

النَّاسُ فِي الدُّنْيَا
مُسَافِرُونَ إِلَى
الْآخِرَةِ، وَالزَّادُ
النَّافِعُ لَهُمْ:
تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى

خَيْرُ أَنْوَاعِ الزَّادِ
مُطْلَقًا هُوَ
التَّقْوَى

(1) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/236.

من عادات
القرآن الكريم:
تقرير المعاني
الجليلة وتوكيد
مضامينها

الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَأْتُولِي الْأَلْبَبِ ﴿١٧٧﴾ ثلاث جمل من جمل التذليل⁽¹⁾:

أحداها: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾.

ثانيها: قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾.

ثالثها: قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُونِ يَأْتُولِي الْأَلْبَبِ﴾.

وكل جملة من هذه الجمل الثلاث تذييل جار مجرى المثَل؛ لاستقلاله بالإفادة، وعدم افتقاره إلى ما قبله في معرفة أصل المراد. وفي هذه الجمل معنى العموم والكلية، وكل جملة فيها معنى التأكيد لسابقتها، تقوية لمضامينها وتقريراً لها.

بديع جناس الاشتقاق في قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ﴾: امْتِثَالُ الْعِبَادِ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَائِدَةً عَلَيْهِمْ بِالنَّفْعِ.

اشتملت الآية جناساً بين ﴿التَّقْوَىٰ﴾ و﴿وَاتَّقُونِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ﴾، وهو جناس الاشتقاق؛ وحقيقته: أن يجمع اللفظين اشتقاقاً، بمعنى أن يرجعا إلى أصل لغوي واحد⁽²⁾.

وفي الجناس بين ﴿التَّقْوَىٰ﴾ و﴿وَاتَّقُونِ﴾ إشعار بأن امتثال أوامر الله تعالى تعود على العباد بالمصلحة والنفع؛ إذ أمر العباد بالتَّقْوَى في ﴿وَاتَّقُونِ﴾ بعد أن بين أنها خير زاد، والزاد مما يُنتفع به.

نكتة التخصيص بعد التعميم:

في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُونِ يَأْتُولِي الْأَلْبَبِ﴾ تخصيص للخطاب بأولي الأبواب بعد حث جميع العباد على التقوى في قوله: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾؛ لأنَّ أرباب الأفهام السليمة هم

التَّقُونُ هُمْ
الْعُقَدَاءُ حَقًّا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/236.

(2) بسبوني فيود، علم البديع، ص: 289.

الْقَابِلُونَ لِأَوَامِرِ اللَّهِ، النَّاهِضُونَ بِهَا⁽¹⁾، لَتَمَيِّزِهِمْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالصَّوَابِ وَالْخَطَأِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ أُولِيَ الْأَلْبَابِ بِالتَّقْوَى، فَكَانَهُ جَعَلَ عِلَّةَ الْإِتِّصَافِ بِاللُّبِّ تَحْصِيلَ التَّقْوَى، وَأَنَّ كَوْنَ الْإِنْسَانِ مِنْ أُولِيَ الْأَلْبَابِ يَقْتَضِي اتِّصَافَهُ بِالتَّقْوَى، فَهِيَ مِمَّا يَرَعَبُ فِيهَا أَهْلُ الْعُقُولِ، أَي: "مَنْ لَمْ يَتَّقِهِ مِنَ الْأَلْبَاءِ، فَكَانَهُ لَا لُبَّ لَهُ"⁽²⁾، وقال ابنُ عرفة: "حَثَّهم عَلَى التَّقْوَى، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَتَبَرَّؤُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ الْمَعْرَى عَنْ شَوَائِبِ الْهَوَى، فَلِذَلِكَ خُصَّ بِهَذَا الْخُطَابِ أُولُو الْأَلْبَابِ"⁽³⁾.

وجاء فعلُ الأمرِ متصلاً بضميرِ ياءِ المتكلمِ العائدِ إلى اللَّهِ تَعَالَى - كما في قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب⁽⁴⁾؛ لمناسبة النداء الذي يدلُّ على طلب إقبال المنادي وحضوره أمامَ المنادي، فيكون ذلك أَدْعَى لِلِإِمْتِثَالِ والمَسَارعةِ في تَحْصِيلِ التَّقْوَى، وَحذفُهَا في قراءةٍ غيرِ المذكورين يُرَادُ بِهِ التَّخْفِيفُ، وَإِلَّا فَهِيَ مَنْوِيَّةٌ فِي الْكَلَامِ.

(1) الشوكاني، فتح القدير: 1/231.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/244.

(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/208.

(4) البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص: 154.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث، سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2023.

مج. 3، 800 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-798-54-5

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 3: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

التقييم الدولي: 978-9948-798-54-5

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-1789539 بتاريخ 2023/03/10م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»